S U D A N

PERMANENT MISSION TO THE UNITED NATIONS

655 Third Avenue, Suite 500-10 • New York, N.Y. 10017 • Tel: (212) 573-6033 • Fax: (212) 573-6160

# بيان

## د. مصطفي عثمان إسماعيل
## وزير الخارجية

## أمام

## الجمعية العامة للأمم المتحدة
## الدورة التاسعة والخمسون
## بند النقاش العام

نيويورك ٢٣ سبتمبر ٢٠٠٤

رجاء المراجعة عن الإلقاء

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد / الرئيس ،،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

يسعدني كثيراً ، أن أتقدم إليكم بالتهنئة الأخوية الصادقة علي إنتخابكم المستحق لرئاسة الدورة التاسعة والخمسين . إن الجمعية العامة ، في ظل القضايا التي سنبحثها خلال هذه الدورة والمهام الجسيمة التي نصبو إليها في العام القادم ، لأحوج ما تكون إلي حنكتكم وخبرتكم التي خبرناها في الساحة الأفريقية . كما أود أن أتقدم بالشكر والتقدير للسيد جوليان روبرت هانت رئيس الدورة السابقة علي الجهود القيمة التي بذلها في تسيير أعمال الجمعية العامة . وأشكر كذلك السيد الأمين العام علي قيادته لأعمال المنظمة .

السيد الرئيس ،،،

كنت قد أبنتُ ، في العام الماضي ومن هذا المنبر ، أن المفاوضات بين وفدي الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان ، برعاية الإيقاد ، وتحت رئاسة كينيا الشقيقة ، وبدعم إيجابي من شركاء الإيقاد ، قد قطعت شوطاً طويلاً وأصبح السلام وشيكاً . ويسعدني اليوم أن أزف لكم أن الجولة الأخيرة من المفاوضات بين وفدي الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان أثمرت في الاسبوع الأول من يونيو ٢٠٠٤م ، بالتوقيع علي ست بروتوكولات. وقد عالجت هذه البروتوكولات قضايا الترتيبات الأمنية ووقف العدائيات وتقسيم الثروة والمشاركة في السلطة والنزاع في مناطق جبال النوبة والنيل الأزرق وأبيي وقد تم الاتفاق علي عقد الجولة القادمه للمفاوضات في السابع من أكتوبر القادم لإستكمال التفاصيل ليتم التوقيع علي إتفاق السلام الشامل خلال ما تبقي من هذا العام بإذن الله .

إن وقوفنا علي أعتاب السلام يجعلنا أمام تحد جديد من أجل تجاوز خلافات الماضي والإقبال علي إعادة البناء والتعمير والتركيز علي التنمية لتمتين دعائم السلام والوحدة الوطنية القائمة علي المواطنة والمساواة في

الحقوق والواجبات . ومن أجل ذلك تعلن حكومة بلادي سعيها الجاد لإدارة حوار وطني مع كل القوي السياسية في الداخل والخارج لجعل السلام عقداً سياسياً وهدفاً وطنياً يتم تحقيقه عبر ميثاق وطني جامع . ويسعدني أن أذكر هنا بأنه إضافة لمنبري نيفاشا وأبوجا بدأت حكومتي منبراً ثالثاً في القاهرة تحت رعاية الحكومة المصرية للحوار مع فصائل التجمع الوطني الديمقراطي المعارض التي تتخذ من أسمرا مقراً لها.

إن الحرب ، كما تعلمون ، قد خلفت دماراً شاملاً طال كل أوجه الحياة وبالتالى فإن جهود الإعمارتبقي هي الأكثر صعوبة وإننا إذ نعرب عن تقديرنا العميق للمجتمع الدولى على المساعدات الإنسانية التي قدمها خلال فترة الحرب ، نناشده للمساهمة في إعادة الإعمار والبناء وتوفير مقومات العيش الكريم في المناطق التي إمتدت إليها الحرب في جميع أنحاء السودان ، والمساعدة في إعادة توطين النازحين واللاجئين والمشاركة بمشروعات التنمية من أجل تعزيز السلام و الإستقرار .

السيد الرئيس ،،،

لم نكد نبلغ مشارف السلام في الجنوب ، حتي فُتحت علينا جبهة حرب جديدة في دارفور بدأتها حركة التمرد التي تنتمي إلي بعض القبائل في دارفور بدعم وتأييد من قوى خارجية ، ولم تقتصر حركة التمرد في حربها علي الحكومة فقط بل تعدتها إلي إرهاب القبائل الأخري التي رفضت الإنضمام للتمرد الأمر الذي دفع هذه القبائل إلي تدريب وتسليح مليشيات من أبنائها للدفاع عنها في وجه هجمات التمرد. كما أن إستهداف حركة التمرد للمؤسسات الأمنية تقتيلاً وتدميراً أدي إلي إنفلات مجموعات الإجرام من عصابات الجنجويد المنتشرة في أنحاء المنطقة وتلك التي كانت في السجون وظلت تعتدي علي المدنيين ومؤسسات الدولة.

تعود جذور المشكلة فى دارفور الى النزاعات التى كانت تنشب من حين الى أخر فى المجتمع القبلى في المنطقة، وهى نزاعات كانت تحسم وفق الأعراف والأليات التقليدية لفض النزاعات . بيد أن النمو السكانى وتزايد الثروة الحيوانية مقابل تقلص موارد المياه ومساحات المراعى بسبب الجفاف والتصحر أدت الى إشتداد حدة الصراع بين القابل

الرعوية والمزارعيين . وتزامنت مع هذه الأوضاع المحلية عوامل إقليمية أهمها تدفق الاسلحة ومحاولة بعض دول الجوار لإستغلال مناخ التوتر القبلي بالتحريض والتشجيع علي العمل المسلح المناوىء للدولة ودعم بعض العناصر المتمردة بالتدريب والتسليح .

لقد تفجر الصراع الحالي بدارفور في مارس عام ٢٠٠٣م عندما بدأ المتمردون يثيرون الفتن والنعرات القبلية ويقومون بقطع الطرق ونهب المواشي وإختطاف العاملين بالإغاثة الدولية كرهائن . ولقد سعت الحكومة إلي إقناعهم بعدم جدوي العمل المسلح ولكنهم أصروا علي الإستمرار في إحتلال المدن والقري وإرهاب القبائل لإجبارها علي المشاركة في العمل المسلح الأمر الذي حدا بتلك القبائل علي حمل السلاح دفاعاً عن النفس . وحينها إضطرت الحكومة للتدخل لبسط الأمن وفرض سيادة القانون و حماية الأبرياء ومنع نشوب حرب أهلية .

نشأت عن هذا النزاع الذي فرض علي الحكومة أوضاع إنسانية بالغة التعقيد سارعت الدولة علي إثرها بإتخاذ التدابير اللازمة لمعالجتها ، فأرسلت المواد الإغاثية إلي دارفور كما ألغت كل الإجراءات الإدارية والقانونية والفنية التي تؤدي إلي إعاقة تدفق الغوث الإنساني ، كما تم السماح لكل منظمات الإغاثة بالدخول إلي دارفور دون تعطيل وشمل ذلك إختصار الإجراءات وزمن الحصول علي التأشيرات . وفي سبيل توفير الحماية لمعسكرات النازحين نشرت الحكومة قوات من الشرطة هذا إلي جانب إعادة فتح النيابات التي دمرها المتمردون وأضافت نيابات جديدة لتباشر مهامها، كما شرعت المحاكم في محاكمة كل من تم القبض عليه من المتهمين بإنتهاك حقوق المواطنين.

وإنطلاقاً من حرصها علي التعاون مع المجتمع الدولي وقعت الحكومة علي بيان مشترك مع الأمين العام للأمم المتحدة يشمل حزمة من الإجراءات لمعالجة الأوضاع في دارفور وتم تشكيل آلية مشتركة برئاستي شخصياً ورئاسة السيد / يان برونك الممثل الشخصي للأمين العام تضطلع بمتابعة تنفيذ البيان المشترك.

من ناحية أخري ، وإيمانا منها بالتسوية السلمية كخيار إستراتيجي ، بادرت الحكومة بالدخول في مفاوضات مع المتمردين تحت رعاية فخامة الرئيس النشادي إدريس دبي أفضت إلي إتفاق أبشي في عام ٢٠٠٣م الذي نقضه المتمردون لاحقاً . إلا أن ذلك لم يثن عزيمة الحكومة في مواصلة مساعيها حتي تم التوصل إلي إتفاق إنجمينا لوقف إطلاق النار. وإتساقاً مع تعاون الحكومة مع الإتحاد الافريقي شاركت في الجولة الأولي للمفاوضات السياسية بأديس أبابا بوفد رفيع المستوي ومفوض تفويضاً كاملاً للتوصل إلي إتفاق سلام مع المتمردين بينما قاطع المتمردون تلك المحادثات .

بينما كانت الحكومة تضاعف جهودها في مختلف الأصعدة السياسية و الأمنية و الإنسانية إنطلاقاً من مسئوليتها [illegible] أقصي مدي مع الأمم المتحدة لتنفيذ الإتفاق الذي تم التوصل إليه مع الامين العام صدر قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٦ في الثلاثين من يوليو الماضي يمهل الحكومة شهراً واحد فقط لمعالجة المشكلة ويهدد بفرض عقوبات. ومن المؤسف أن هذا القرار بعث برسالة خاطئة شجعت المتمردين علي العزوف عن التفاوض بنية حسنة إذ تمسكوا وبتعنت غريب بشروط تعجيزيه أدت إلي إنهيار مفاوضات أديس ابابا رغم الجهود الخارقه التي بذلها الإتحاد الافريقي لإنقاذها.

ومهما يكن من عيوب هذا القرار ومجافاته للواقع فإن حكومة بلادي وإمتثالاً للشرعية الدولية وإلتزاماً بمسئولياتها تجاه شعبها ، ستواصل تنفيذ تعهداتها ولن تترك جحراً إلا وتقلبه بحثاً عن أقصر الطرق لعودة السلام والأمن والإستقرار في دارفور . وفي هذا السياق وقعت الحكومة مع الأمم المتحدة علي خطة عمل دارفور التي تضمنت إجراءات تفصيلية في مجالات العون الإنساني والأمن وتوفير الحماية للنازحين وضمان عودتهم الطوعيه فتم نشر المزيد من قوات الشرطة بالإقليم بلغ عددها حتي الأن عشرة الآف وتم التوقيع علي إتفاق مع المنظمة الدولية للهجرة يعني بعودة النازحين.

وفي مجال التسوية السياسية وعلي الرغم من ما أبداه المتمردون من تعنت وعدم جدية أديا إلي إنهيار مفاوضات أديس ابابا ، إستجابت الحكومة

للدعوة الكريمة التي تلقتها من فخامة الرئيس النيجيري أوبا سانجو ، الرئيس الحالي للإتحاد الافريقي ، وبعثت مرة أخري بوفد رفيع المستوي إلي مفاوضات أبوجا في الثالث والعشرين من اغسطس الماضي إيماناً منها بالتسوية السياسية كخيار إستراتيجي. وتماماً كما حدث في مفاوضات أديس أبابا ، جاء القرار رقم ١٥٦٤ الذي إعتمده مجلس الأمن يوم السبت الماضي حافزاً آخر للمتمردين ورسالة خاطئة شجعتهم من جديد علي التعنت الذي أفضي إلي تعثر المفاوضات كما تابعتم جميعا. إن القرار المذكور قد أغفل الجهود التي بذلتها حكومة بلادي لإحتواء الأزمة الأنسانية في دارفور والتي ساهمت في الإنفراج الكبير الذي شهدته الأوضاع علي الارض في دارفور ، كما لم يكترث القرار لتنبيهات حكومتي من الآثار السلبية لاي إجراء قد يؤثر علي الجهود المخلصة التي يبذلها الإتحاد الافريقي لإيجاد تسوية سلمية لمشكلة دارفور. إننا ندعو المجتمع الدولي للمساهمة في تقديم العون للمحتاجين في دارفور وندعوه في ذات الوقت لدعم وتعزيز مساعي الإتحاد الافريقي والنأي عن ما من شأنه تعقيد الأوضاع علي الأرض وتقويض مساعي الإتحاد الافريقي.

سيدي الرئيس ،،،

إنطلاقاً من ثوابتنا ومسئولياتنا ، وما توليه الحكومة من إهتمام برعاية حقوق الإنسان ، حرصنا علي التعاون مع كل من يسعي من منظمات دولية وطوعية في كل ما من شأنه تطوير وترقية حقوق الإنسان في بلادنا . وفي هذا الصدد فقد صادقنا هذا العام علي إتفاقية حقوق الطفل الافريقي ، كما إستقبلنا خلال الشهور الماضية عدداً من الخبراء المستقلين والمقررين الخاصين الذين أوفدتهم المفوضية السامية لحقوق الإنسان ، كما تم بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان ، نشر فريق من مراقبي حقوق الإنسان في دارفور ، هذا إلي جانب إستقبال وفد منظمة العفو الدولية برئاسة الأمين العام للمنظمة للوقوف علي أوضاع حقوق الإنسان في السودان عامة وفي دارفور بصفة خاصة وسنستقبل في الأيام القادمة منظمات غير حكومية أخري معنية بحقوق الإنسان وستظل أبواب السودان مفتوحة لكل باحث عن الحقيقة لأننا ليس لدينا ما نخفيه . لم تقف جهودنا في حدود التجاوب مع المجتمع الدولي بل إتخذنا إجراءات علي الصعيد المحلي أهمها إنشاء لجنة وطنية مستقلة للتحقيق في مزاعم إنتهاكات حقوق الإنسان

في دارفور ولجان أخري للتحقيق في مزاعم الإغتصاب بالإقليم هذا إلي جانب مساعينا وجهودنا الكبيرة من أجل توفير الحماية والأمن والسلام للمواطنين .

السيد الرئيس ،،،

لم تتردد حكومتي ، ومنذ بداية الأزمة ، في الإعتراف بأن في دارفور مشكلة إنسانية ومشكلة أمنية لابد من السعي لمعالجتها عبر حل سياسي شامل لهذه القضية رغم أن حركة التمرد هي التي قادت لهذه المشاكل بإبتدارها العنف والقتال. ومن هنا كان سعي الحكومة بالإستعانة بالمجتمع الدولي بصفة عامة والإتحاد الافريقي والجامعة العربية بصفة خاصة ، وما زالت حكومتي تأمل في تعاون المجتمع الدولي وخاصة مجلس الأمن في البحث عن الحلول بدلاً عن إرسال التهديدات والإدانات ولقد كان قرار مجلس الأمن الأخير نموذجاً حياً لذلك .

إننا نرحب باللجنة الدولية للتحقيق عن الإنتهاكات في دارفور لأننا كما ذكرت ليس لدينا ما نخفيه ، فقط ما نرجوه من الامين العام ومن مجلس الامن تأكيد مصداقية المؤسسة الدولية بحيث تكون هذه اللجنة الدولية لجنة مهنية محايدة ليست كلجان ريتشارد بتلر تعد تقاريرها في مكان آخر ويتم التوقيع عليها لترفع بعد ذلك لمجلس الامن بإعتبارها تمثل موقف المنظمة الدولية ونأمل أن تصمت الأصوات ، التي بادرت وحددت مواقفها مسبقاً في توصيف لأزمة دارفور ، إلي ان يصدر تقرير اللجنة الدولية .

السيد الرئيس ،،،

إن العالم يمر اليوم بمرحلة دقيقة تشهد تحولات كبيرة يتطلب التصدي لها توفر الإرادة السياسية لتعزيز الامم المتحدة ومؤسساتها للإضطلاع بمهامها في ظل ديمقراطية حقيقية تؤهلها للتعبير عن مصالح وأمال جميع الشعوب ومواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. وفي هذا السياق يجب الإسراع بالمساعي الجارية منذ عقد من الزمان لإصلاح مجلس الأمن وتطوير أساليب عمله بوصفه الجهاز المسؤول عن الأمن والسلم الدوليين . إن تركيبة الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن

وإحتكارها لحق النقض تعكس خللاً جسيماً لأبسط معايير العدالة . فبين الأعضاء الخمسة دائمي العضوية ثلاث دول من مجموعة جغرافية واحدة اثنين منهما من أوربا الغربية ، في الوقت الذي لا يوجد أي تمثيل لقارات بأكملها كأفريقيا وأمريكا اللاتينية ومناطق واسعة من آسيا . ومن هنا فإن أي حديث لترشيح عضو آخر من أوربا الغربية قبل حسم تمثيل هذه القارات ما هو إلا تكريس لهذه المعادلة المختلة وللهيمنة الغربية .

السيد الرئيس ،،،

إن ظاهرة الإرهاب والتطرف كانت ولا تزال من التحديات التي تواجه العالم. وإننا إذ نعلن عن رفضنا المطلق وإدانتنا لهذه الظاهرة الهدامة نلاحظ في ذات الوقت خلطاً غير مقبول بين الإرهاب وكفاح الشعوب وسعيها للإستقلال ومقاومة الإحتلال الأجنبي . ويبلغ الخلط مداه بربط الإرهاب بأتباع دين بعينه أو أبناء حضارة بذاتها رغم أن الإرهاب لا دين له ولا وطن . و إذ نؤكد وقوفنا مع المجتمع الدولي وتعاوننا من أجل القضاء علي الإرهاب ، ندعو إلي توافق دولي حول تعريف الإرهاب والإتفاق علي أفضل الوسائل لمواجهة هذا الوباء من خلال جهد جماعي .

السيد الرئيس ،،،

إن تباعد الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة ، في ظل عولمة تدفع الاغنياء إلي المزيد من الثراء وتقذف بالمحرومين إلي قاع الفقر ، اصبح عقبة كأداء أمام مسيرة السلام الدولى وتطلعات البلايين من شعوب البلدان النامية في حياة حرة وكريمة . فالإختلالات التي تميز اليوم النظام الإقتصادي العالمي وحركة التجارة الدولية لن تؤثر علي البلدان النامية فحسب بل ستقود العالم حتماً إلي كارثة ستطال آثارها المدمرة مجتمعنا البشري في شمال وجنوب الكرة الارضية . ما أحوجنا اليوم لبث الروح في الإرادة السياسية التي عبر عنها قادة العالم في إعلان الألفية ، من نفس هذه القاعة قبل أربعة أعوام ، وما توافقنا عليه لاحقاً في مونتري وجوهانسبورج فالدول النامية وخاصة أقل البلدان نمواً ما زالت ترزح تحت وطأة الفقر والجوع وما زالت المسافة تتسع بينها وبين الاهداف التنموية للألفية التي يجب تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥م .. دعونا نجدد الامل في نفوس مئات

الملايين من جياع وفقراء العالم بترجمة تلك الإرادة السياسية إلي واقع ملموس يوفر التعليم ومياه الشرب النقيه ويدرأ الجوع والفاقة والاوبئة الفتاكة من خلال ما توافقنا عليه مراراً من أهداف وخطط عمل بمبادرات حقيقية . وفي هذا الإطار يسعدنا أن نشيد بالمبادرة الدولية من أجل آليات جديدة لتمويل جهود مكافحة الجوع والفقر .

السيد الرئيس،،،

إن سياسات التنكيل التى تمارسها إسرائيل على الشعب الفلسطينى الأعزل وفرض الحصار على الاراضى الفسلطنية المحتلة وممارسة جرائم القتل خارج نطاق القانون وهدم المنازل وسياسة التجويع والإهانة والإستمرار فى نشاط المستوطنات وبناء الجدار العنصري للعازل ومحاصرة الرئيس الفلسطيني المنتخب ، تتطلب تحرك المجتمع الدولي للضغط علي إسرائيل لوقف تلك الممارسات. وفي هذا الصدد يرحب السودان بالرأي الإستشاري لمحكمة العدل الدولية الذي قرر عدم قانونية الجدار العازل وقضى بإزالته وتقديم التعويضات عن كل الخسائر التي سببها. كما يرحب السودان أيضا بقرار الجمعية العامة الصادر في دورتها الطارئة في العشرين من يوليو الماضي والذي يطالب إسرائيل بالإلتزام بذلك الرأي الإستشاري.

إن السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط لن يتحقق إلا بإنسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة إلي خط الرابع من يونيو ١٩٦٧ بما في ذلك الجولان السوري والاراضي اللبنانية ولن يكون هناك أمن ولا إستقرار إلا بإستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة المتمثلة في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وعودة اللاجئين إلي ديارهم وفقا لقرارات الشرعية الدولية .

السيد الرئيس،،

إن الوضع العصيب الذي يعيشه الشعب العراقي الشقيق يحتم علينا جميعاً التعاون لمساعدته علي تجاوز محنته. وفي هذا المقام نؤكد الحرص علي وحدة وسيادة العراق وحق شعبه في تقرير مصيره، ونتطلع إلي إرساء دعائم الأمن والإستقرار في العراق بما يمهد لعودة الحياة الطبيعية إلي

البلاد ويفسح المجال أمام ممارسة الشعب العراقي حقه في إختيار قيادته السياسية عبر إنتخابات حرة ونزيهة تعبر عن طموحاته وآماله. وندعو المجتمع الدولي لدعم الحكومة الإنتقالية الحالية في العراق حتي تنجز المهام الموكلة إليها وندعوه كذلك للإسهام بصورة عاجلة في إعادة بناء وإعمار العراق وتقديم كل ما من شأنه مساعدة شعبه في العيش الكريم علي أرضه.

السيد الرئيس،،،

تتكامل جهودنا في إطار الإتحاد الأفريقي من أجل تحقيق الإستقرار والتنمية في ربوع قارتنا الزاخرة بالموارد والإمكانات الطبيعية والبشرية وقد عقدنا العزم علي تسوية الأزمات والنزاعات التي تبدد الموارد والطاقات في الحروب والصراعات بدلاً عن توظيفها في خدمة أهداف التنمية الإقتصادية والإجتماعية في إطار الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا.

السيد الرئيس،،

ختاماً نجدد العزم علي إلتزام السودان بتحقيق السلام العادل والشامل الذي يقود إلي تحقيق الإستقرار والرفاهية لأبناء السودان ويعزز جهود التكامل الإقتصادي والإجتماعي في القارة الأفريقية. ونتطلع إلي تعزيز وتأكيد دور الأمم المتحدة في إرساء العلاقات الدولية علي أساس التفاهم والتعاون والمصالح المشتركة بعيداً عن المواجهة ونهج العقوبات التي ثبت أنها تضر بالشعوب.

والسلام عليكم ورحمة الله ،،،